

لمحة من تاريخ هذا العلم إلى عصر الشيخ [1] والنجاشي:

لقد حظي هذا العلم بعناية المسلمين منذ القدم، أي منذ القرون الأولى من فجر الإسلام، وقد اتسع البحث فيه شيئاً فشيئاً تزامناً مع تزايد الشعور بالحاجة إليه.

ولو عرفنا علم الرجال مع لحاظ خصوصية التعميم الآنفه فيه، أي وسّعنا دائرته لتشمل "التراجم" أيضاً، فسوف تعود بدايات هذا العلم إلى النصف الأول من القرن الأول؛ وذلك لأن عبيد الله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين (ع) ضبط سنة 40 هجرية تقريباً [2] أسماء تلك المجموعة من أصحاب الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) التي اشتركت مع علي (ع) في حروبه، وقاتلوا إلى جنبه، فكان . على ما يبدو . أول من دوّن كتاباً في الرجال، وقد ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست هذا الكتاب تحت عنوان: "تسمية من شهد مع أمير المؤمنين (ع) (معركة) الجمل، وصفين، والنهروان من الصحابة (رضي الله عنهم)" كما ذكر سنده إليه فيه أيضاً.

وقد تنامي هذا العلم في القرن الثالث الهجري، وذلك اثر انتشار كتب الحديث ورواج أصول هذا العلم ومصنفاته، حيث دوّنت كتب كثيرة في هذا المضمار، ولم يزل بعضها موجوداً حتى الآن، بل ويعد من الآثار القيّمة للشيعة في هذا المجال، ومن ذلك نسخة ناقصة من طبقات الرجال الذي هو من تأليف أحمد بن أبي عبد الله البرقي [3]. وكتاب أبي محمد عبد الله بن جبلة بن حيان بن أبجر الكتاني (المتوفى سنة 219هـ) [4]، الذي عدّه الشيخ الطوسي (رحمه الله) في كتاب الرجال من أصحاب الإمام الكاظم (ع)، وقد نسب إليه النجاشي كتباً عديدة من ضمنها كتاب في الرجال.

وأما الكتب الرجالية الأخرى التي كانت في القرن الثالث فهي: رجال الحسن بن علي نضال (المتوفى سنة 224هـ) الذي يظهر أنه من الكتب المعروفة في زمن النجاشي، بل ويحتمل أنه كان موجوداً لديه أيضاً [5]. وكتاب الرجال للحسن بن محبوب (المتوفى سنة 224هـ) واسمه (معرفة رواة الأخبار) [6]، وهذا غير كتابه الآخر في المشيخة الذي رتب أبو جعفر الأودي أسماء الرجال فيه على شكل فصول. كتاب الرجال لإبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي (المتوفى سنة 283هـ) [7]. وكتاب الرجال للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المروزي البغدادي [8] (المتوفى سنة 283هـ هجرية).

فاتضح مما تقدم أن كلام السيوطي في كتاب الأوائل بأن أول من أَلَفَ في علم الرجال هو شعبة بن الحجاج . من أئمة أهل السنة والمتوفى سنة 160هـ [9] . لا يمثل الحقيقة ولا يقترن بالتحقيق؛ لأننا عرفنا سابقاً أن فن الرجال إنما شرع به في القرن الأول عندما دَوَّن عبيد الله بن أبي رافع كتاباً في هذا الخصوص قبل شعبة بأكثر من قرن.

وقد وقع في مثل هذا الخطأ وفي أكبر منه الكاتب المصري الكبير المعاصر الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه القيم والمفيد "الإمام الصادق"، ولا شك أن ما صدر منه كان ناشئاً من عدم التبع الكافي في المصادر والمراجع الشيعية، ولم يكن بقصد التفرقة والتعصب، فقد زعم أن كتاب الفهرست للشيخ الطوسي كان أول كتاب رجالي عند الشيعة، ومن هذا الباب اعتبره فاتحاً لأفق جديد في الثقافة الشيعية، فمجّده وأثنى عليه كثيراً [10]، وهذا الحكم يكشف عن عدم التدقيق في كتاب الفهرست نفسه، فقد أشار الشيخ نفسه في مقدمة كتابه إلى كتب أخرى أَلَفها العلماء السابقون في هذا الخصوص.

وعلى كل حال فقد ازدادت واتسعت حركة التأليف والتدوين في الكتب الرجالية في القرن الثالث كما اتسعت وتنوعت وتكاملت أكثر من ذي قبل في القرن الرابع.

وما يبدو من خلال التحقيق في الكثير من كتب الرجال المدونة في هذا القرن هو أن هذه الكتب لم تبحث سوى موضوعات محددة ومعينة، كما يظهر في هذا القرن أيضاً أن هناك نزعة رائجة نحو التخصص، وأن هذه الفروع التخصصية والموضوعات المختلفة نالت اهتمام الخبراء المتخصصين، وهذا . بحد ذاته . دليل على اتساع الدراسات في هذا العلم خلال القرن المذكور.

فمثلاً دَوَّن أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة (المتوفى سنة 332 هـ أو 333هـ) [11] . كما ذكرنا . كتاباً يشتمل على رجال الإمام الصادق (ع) حيث أورد أسماء أربعة آلاف شخص ممن تشرف بصحبة الإمام والرواية عنه.

وكتب أبو الحسن أحمد بن الحسين بن عبد الله الغضائري كتابين حول مؤلفي الشيعة (تسمى مثل هذه الكتب بالفهرست) إضافة إلى كتاب آخر كتبه تحت عنوان "الضعفاء" حيث اشتمل هذا الكتاب على أسماء الرواة الضعفاء وغير الموثوق بهم [12] .

وقد ألَّف القاضي أبو بكر محمد بن عمر الجعاني البغدادي (المتوفى سنة 355هـ) الذي عرف في زمانه بطول باعه في الحديث والرجال [13] كتاباً كبيراً في طبقات رواة الشيعة وسمّاه (الشيعة من أصحاب الحديث وطبقاتهم).

وقد سمع الشيخ النجاشي بهذا الكتاب، كما دَوّن كتاباً آخر في شرح طبقات رواة الحديث في بغداد([14]) وكتباً أخرى ترتبط برواة الحديث([15]).

وهناك مجموعة أخرى من الكتب الرجالية المعروفة في القرن الرابع هي:

رجال ابن داود القمي (المتوفى سنة 368هـ) حول الممدوحين والمذمومين.

ورجال محمد بن علي بن بابويه المعروف بالصدوق (المتوفى سنة 381هـ).

وفهرست الحسن بن محمد بن الوليد القمي أستاذ الصدوق وباقي القميين (المتوفى سنة 343هـ).

وكتاب الطبقات لابن دؤل (المتوفى سنة 350هـ).

وكتاب رجال الكليني محمد بن يعقوب مؤلف الكتاب المعروف بأصول الكافي (المتوفى سنة 328 أو 329هـ).

ورسالة أبي غالب الزراري المعروفة إلى حفيده في تراجم رواة آل أعين، وقد كتبها مرة سنة 356هـ ومرد أخرى بعد احدى عشرة سنة أي سنة 367هـ.

وأشهر الجميع هو كتاب (معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين (ع)) [16] تأليف الشيخ أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي (المتوفى في حدود منتصف القرن الرابع) [17]. وما في أيدينا عنه اليوم هو الخلاصة والمنتخب المسمى "اختيار الرجال"، ونسخه المطبوعة معروفة ومتداولة حالياً.

وفي حدود النصف الأول من القرن الخامس الهجري أي بعد مضي أكثر من ثلاثة قرون على تأليف أول كتاب رجالي دَوّنت الأصول الرجالية الأربعة، وهي الكتب الأربعة المعروفة التي تعتبر موضع الاعتماد في هذا العلم، والتي تشكلت بدورها من جمع وتصحيح وتلفيق الكتب والمصنفات السابقة عليها، وبهذا بدأ فصل جديد في تاريخ هذا العلم.

وقد بقيت هذه الكتب الأربعة . ومن حسن الحظ . محفوظة مصونة بعيدة عن يد الحوادث والأقذار طوال الحقبة الزمنية الطويلة ولا تزال أصولها موجودة حتى الآن، حيث طبع بعضها عدة مرات. وتلك هي:

اختيار الرجال.

الفهرست.

الرجال.

وهذه الكتب الثلاثة من تأليف الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (المتوفى سنة 460هـ).

كتاب الفهرست المعروف برجال النجاشي تأليف أحمد بن علي النجاشي (المتوفى سنة 450هـ) [18].

وقد كانت هذه الكتب الأربعة . دوماً . موضع اهتمام الخبراء واعتمادهم خلال القرون المتوالية على تأليفها، ولذا . وكما سندكر تفصيل ذلك . فقد جرت على هذه الكتب أعمال كثيرة من قبيل الترتيب والتبويب والجمع والتفصيل، ولذا يجب أن نعتبر القرن الذي تمّ فيه تأليف الكتب الأربعة هو قمة تلك القرون السابقة لأنه مثّل أوج الحركة الرجالية آنذاك.

[1] يقصد الشيخ الطوسي، ولد سنة 385هـ، وتوفي سنة 460هـ.

[2] لقد اعتمدنا في تعيين هذا التاريخ على كلام العلامة الكبير الشيخ آغا بزرك الطهراني في (الذريعة 10: 84) ولكن نظراً لما قيل في (الفهرست، طبعة النجف حاشية الصفحة 133 نقلاً عن التقريب لابن حجر) من أن عبيد الله كان على قيد الحياة إلى نهاية القرن الأول الهجري، لا يبقى دليل على هذا المدعى إلا أن نقول أن تأليفه كان في الأربعينات نفسها.

[3] (الذريعة ج 10: ص 99 والإسناد المصنّف: ص 79)، وأما ما قيل في مؤلف هذا الكتاب فهو رأي العلامة الطهراني في كتابه القيم والمعروف بـ (الذريعة)، وفي رسالة مشيخته المعروفة (بالإسناد

المصنفى)، وقد تبع في وجهة نظره هذه (النجاشي) او غيره، من أئمة الرجال، وقد نسب آخرون هذا الكتاب لأبيه، أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي، إلا أن المحقق المعاصر الشيخ محمد تقي الشوشتری صاحب قاموس الرجال ردّ كلا القولين، واعتبر مؤلف طبقات الرجال . نظراً لطبقة الرواة . هو أما عبد الله بن أحمد البرقي . من مشايخ الكليني في الرواية . أو أحمد بن عبد الله البرقي . من مشايخ الصدوق الثاني، وقد عدّ الوجه الثاني أقرب إلى الصواب من بين هذين الاحتمالين . وللتفصيل راجع (قاموس الرجال ج1: ص3231).

[4] فهرست النجاشي، طبعة طهران، ص160، وقد ضبط هذا التاريخ في قاموس الرجال نقلاً عن فهرست النجاشي الصفحة 229، ولكن بعد مراجعة طبعتي كتاب النجاشي وبعض الكتب الأخرى التي نقلت عنه مثل: الذريعة وتأسيس الشيعة، تأكد وقوع صاحب القاموس أو المامقاني صاحب الرجال (الذي يعتبر القاموس حاشية له تقريباً) في الخطأ.

[5] الذريعة، ج10، ص89.

[6] معالم العلماء، تأليف محمد بن علي بن شهرآشوب (المتوفى سنة 588هـ) طبعة: عباس اقبال، ص28. وما ذكر في فهرست الشيخ الطوسي هو المشيخة فقط، ولم يُذكر عن هذا الكتاب شيء.

[7] الذريعة، ج10، ص147.

[8] الذريعة، ج10، ص154.

[9] تأسيس الشيعة لفنون الإسلام، تأليف العلامة السيد حسن الصدر (المتوفى سنة 1354هـ)، ص223. وقد ذكر العلامة سهوياً أن وفاة شعبة كانت سنة 260هـ، فتصور أنه متأخر عن ابن جبلة، واعتبر عبد الله بن جبلة أول من ألف في علم الرجال.

[10] الإمام الصادق، طبعة مصر، ص458.

[11] ذكر الشيخ (الطوسي) في الفهرست أن سنة وفاته كانت في (333هـ) وفي كتاب الرجال أنها كانت في (332هـ)، واستغرب المحقق الشوشتری في قاموس الرجال القول الأول. راجع قاموس الرجال، ج1، ص397.

[12] أول من اكتشف هذا الكتاب هو جمال الدين أبو الفضل أحمد بن طاووس الحلي (المتوفى سنة 673هـ)، وقد أدرجه في كتابه (حل الاشكال) الذي هو عبارة عن مجموعة تضم بالإضافة إلى هذا الكتاب الأصول الأربعة في علم الرجال. ثم جاء المولى عبد الله التستري (المتوفى سنة 1021هـ) واستخرجه من (حل الاشكال) ودوّنه بصورة مستقلة ولأجل التفصيل. راجع الذريعة، ج10.

[13] قاموس الرجال، ج8، ص323 نقلاً عن أنساب السمعاني.

[14] الذريعة، ج1، ص323.

[15] الفهرست، طبعة النجف، ص178، والقاموس، ج8، ص322.

[16] لقد فصلنا الكلام حول اسم هذا الكتاب في القسم المختص بـ (اختيار الرجال) من هذه الدراسة.

[17] حسب قول السيد محمد صادق بحر العلوم في مقدمة رجال الشيخ طبعة النجف، ص 61.

[18] "هذا هو القول المعروف عن وفاة الشيخ النجاشي وقد ذكره بعض المتأخرين كالعلامة المامقاني والعلامة الطهراني وغيرهما. وقد عبر آخرون عن هذا التاريخ بعبارة عشر سنوات قبل الشيخ (الطوسي)". ولم يقل بخطأ هذا القول غير المحقق الشوشتری صاحب قاموس الرجال، حيث استدل على مدّعه بأن النجاشي قد ذكر في كتابه محمد بن الحسن بن حمزة بن أبي يعلى وقال إنه توفي سنة 463، فلا بد من أن يكون النجاشي حياً في هذا التاريخ وقد توفي بعد ذلك (القاموس، ج 1، ص 347). لكن الفاضل والمحقق الكبير السيد موسى الشبيري الزنجاني أبدى في هذا الصدد رأياً اعتمد فيه على استدلال متين وردّ فيه قول مؤلف القاموس، وفيما يلي نص ما أبداه: يمكن من خلال عدم ذكر النجاشي لوفاة الشيخ الطوسي (المتوفى سنة 460هـ) في كتابه، ومن خلال عدم ذكره لكتب الشيخ المعروفة مثل المبسوط والتبيان يمكن التأكد من أن التاريخ المذكور (يعني تاريخ وفاة محمد بن الحسن بن حمزة المذكور في كتاب النجاشي) إما أن يكون خطأ والصحيح هو 436هـ أو أنه من حواشي الكتاب، وقد ألحق بالمتن خطأً نظير ما يحصل في كثير من الكتب (المخطوطة) من خلط الحاشية بالمتن. ومن هذا القبيل ما حصل لتاريخ وفاة عبد الكريم القشيري (المتوفى سنة 465هـ) حيث أدرج في بعض نسخ تاريخ بغداد، تأليف الخطيب (المتوفى سنة 462هـ) والخطوط الملحقة بفهرست ابن النديم (المتوفى سنة 380 أو 385) كثيرة، وأغلب الظن أن الاحتمال الثاني صحيح، كما يظهر من مراجعة (فرحة الغري) تأليف عبد الكريم بن طاووس.

بسم الله الرحمن الرحيم

بقلم: سماحة الشيخ محمد علي التسخيري

استأثر علم الرجال (بالمعنى الأعم) باهتمام المسلمين منذ الصدر الأول للإسلام، فحظي بالأولوية . عند العلماء . بين علوم الحديث الأخرى، لأهمية موضوعه، وخطورة النتائج المترتبة عليه؛ لأن معرفة الرواة وأحوالهم وطبقاتهم، التي يتوقف عليها تصحيح أسانيد الأحاديث أو تضعيفها، هي جميعاً تمتد على علم الرجال . وهذا أمر بالغ الأهمية، بل هو المناط غالباً في قبول الرواية أو ردّها . لذلك فإن مناقشة متن الحديث دلالةً هي رتبة متأخرة عن مناقشته سنداً، وإلاّ فالمناقشة الدلالية مع ضعف السند هي مسألة افتراضية لا يترتب عليها . عادة . أثر معين .

وقد اشتدت الحاجة إلى هذا العلم بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، حيث تعرضت السنة الشريفة لتلاعب الرواة والمحدثين والكذّابين والوضّاعين، نتيجة عدد من العوامل الموضوعية التي يقف في مقدمتها العداء للإسلام، ومنع تدوين السنة، والتقرب من الأحكام وغيرها.

ولم يقتصر هذا الاهتمام على مدرسة أهل السنة . التي ترى انتهاء عصر النص مع وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) . بل شملت مدرسة أهل البيت (ع) أيضاً، على الرغم من امتداد عصر النص عندهم حتى نهاية الغيبة الصغرى (سنة 329هـ).

واتسم موقف المسلمين تجاه هذه الظاهرة السلبية . التي أضرت بالدين الحنيف كثيراً . بالصلافة والحزم، فانبرى علماءهم لتأليف الكتب المختصة بمعرفة الرواة وأحوالهم وطبقاتهم ومشايخهم، وظهر

الجرح والتعديل، ودوّنت الفهارس. فألّف عبيد الله بن أبي رافع كتاباً في "الطبقات" خلال القرن الأول الهجري، وألّف عبد الله الكناني (ت219هـ) كتاباً في "الرجال" وكذلك الحسن بن فضال (ت224هـ)، وعلي بن الحسن بن فضال (المولود عام 206هـ)، والبرقي (ت280هـ)، وغيرهم كثيرون، كابن عقدة والكشي والعقيقي، الذين دُونت أسماؤهم في كتب الفهارس.

أما في القرنين الرابع والخامس الهجريين، فقد تصدّى العالمان الجليلان الشيخ أحمد بن علي النجاشي (ت450هـ) والشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)، لهذه المهمة، وألّفا أربعة كتب رئيسية في علم الرجال، جمعا فيها ما تراكم من تراث رجالي خلال القرون المنصرمة، وهي: "اختيار معرفة الرجال" و"الفهرس" و"الرجال" للشيخ الطوسي، و"الفهرس" المعروف برجال الكشي للشيخ النجاشي.

وكان لكل من هذه الكتب الأربعة خصائصه ومميزاته وتخصصه في فرع من فروع علم الرجال، لذلك قد يقع غير الخبير في الخلط عند الاستفادة من هذه الكتب.

ورغم ما لهذه الكتب من دور رئيسي في معرفة الرواة وتوثيقهم إلا أن الدراسات المقدمة عنها لم تكن بالمستوى المتناسب مع أهميتها المذكورة. والغريب أن هناك نوعاً من الاشكالات تنصب على بعض هذه الكتب من قبيل ما ذكر من إشكالات تركيبة كتاب (اختيار الرجال) الذي هو في الواقع منتخب شبه منقّح لكتاب الشيخ الكشي رحمه الله قام به شيخ الطائفة الإمامية الشيخ الطوسي قدس سره إحياءً للكتاب الآنف وابتغاءً لجعله أكثر فائدة. وكل ذلك يتطلب جهداً كبيراً لمعرفة الواقع، وتنقيح ما يجب تنقيحه.

والحقيقة هي أن هذه الدراسة التي قام بها سيدنا آية الله السيد علي الخامنئي قائد الثورة الإسلامية الكبرى تعد واحدة من الدراسات المهمة في هذا السبيل، منهجه فيها التحقيق، وضياؤه الاطلاع الواسع على أبعاد الموضوع، وهدفه الوصول إلى الحقيقة. ورغم أنها تمت قبل حوالي عشرين عاماً إلا أنها مازالت تنبض بالحيوية وتكشف عن فكر ثاقب، ومعرفة واسعة، وكم منا تمنى لو كانت الأحداث الجسام التي زحرت بها حياته الشريفة سمحت له بإتمامها، ذلك أن الدراسة كان قد خطط لها لتشمل كل الكتب الرجالية الأربعة المعروفة، ولكننا نشهد لها على اثنين منها فقط، هما: كتاب اختيار معرفة الرجال وكتاب الفهرست للمرحوم الشيخ الطوسي، أما الكتابان الآخران فيبدو أن زحمة الأحداث منعت من تعرض السيد المؤلف لهما.

وعلى أي حال؛ فإننا ننشر هذا القسم راجين أن يحفظنا جميعاً للوقوف بشكل دقيق على تراثنا، والتعرف على منابعه الثرة، والله الموفق للحق.

محمد علي التسخيري

شوال 1414 هـ ق

موضوع علم الرجال (1)]

قبل الدخول في صميم هذا البحث، أعني تعريف وتقييم الأصول الأربعة في علم الرجال، نجدد الإشارة إلى بحث مجمل حول موضوع علم الرجال وتاريخه وأهميته.

تعريف علم الرجال:

يجب أن نؤكد أن المراد من "فن الرجال" هنا هو علم الرجال بالمعنى الأعم، الذي يمكن تعريفه بأنه: "علم وضع لمعرفة فئة من الناس يشتركون بخصوصية معينة، فيبحث عن أحوالهم وأنسابهم وتأليفاتهم وبعض خصوصياتهم الأخرى"، وبهذا سيكون هذا التعريف شاملاً لعلم الرجال بالمعنى الأعم والفهرس والتراجم والأنساب والمشيخة، لأن علم الرجال بالمعنى الأخص هو: "البحث عن معرفة رواة الحديث من حيث الاسم أو الوصف الدخيل في قبول أو ردّ أقوالهم ورواياتهم".

والفهرس: سردٌ لأسماء المؤلفين والمصنفين.

والتراجم: . بصورة عامة . بيانٌ لسيرة العلماء أو الرواة مع قطع النظر عن ملاحظة الجوانب المؤثرة في قبول الرواية أو ردّها.

والمشيخة: عرضٌ لسلسلة رواة الحديث.

كما ينقسم علم الرجال بالمعنى الأخص . لأسباب مختلفة . إلى فروع أضيق، وموضوعات أصغر، ولذا اتخذت الكتب في هذا المجال أشكالاً مختلفة، فاشتمل بعضها . بشكل عام . على أسماء الرواة من دون التعرض إلى وثاقهم أو عدمها، نظير طبقات الرجال الذي . على ما احتمل . ألفه أحمد بن أبي عبد الله البرقي (المتوفى سنة 274 أو 280هـ)، بينما اشتمل البعض الآخر على أسماء الممدوحين أو المذمومين، ككتاب ابن داود القمي (المتوفى سنة 368) وكتاب أستاذه أحمد بن محمد بن عمار الكوفي (المتوفى سنة 346) الذي هو أكثر تفصيلاً من الأول، واختص بعض آخر بأصحاب أحد

الأئمة ككتاب ابن عقدة (المتوفى سنة 332 أو 333) الذي خصّ بالذكر أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) فاشتمل كتابه على أسماء أربعة آلاف راوٍ.

ولوحظ في البعض الآخر خصوصية أخرى ككتاب عبد العزيز بن يحيى الجلودى (المتوفى سنة 332) الذي اشتمل على مجموعة أسماء من أصحاب الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) ممن روى عن علي (ع) أو كتاب ابن زيدويه [2] في أحوال من روى من نساء آل أبي طالب، وكتب أخرى سنذكر بعضها.

[1] الظاهر أن المراد من (تاريخ الرجال) الذي اعتبرته بعض الكتب في عداد فروع علم الرجال، والذي اختصت به بعض مصنفات القدماء ككتاب العقيقي (الأب)، هو هذه التراجم عينها.

[2] لقد جاءت كنية هذا الرجل في بعض المصادر بالراء المهملة (ابن ريدويه) وجاءت في البعض الآخر (ابن رويده) وقد نقلنا ما ورد في المتن عن (الفهرست) للشيخ الطوسي، وعلى كل حال فالمراد منه هو: علي بن محمد بن جعفر بن عنبسة الحداد العسكري.

لقد تضمن علم الرجال بالمعنى الأعم . كما ذكرنا سابقاً . فروعاً متعددة من جملتها: الرجال بالمعنى الأخص: (معرفة أسماء الرواة وأوصافهم المؤثرة في قبول أخبارهم أو ردّها)، والفهرست: (معرفة أسماء المؤلفين والمصنفين)، والتراجم أو تاريخ الرجال: (معرفة تاريخ العلماء أو الرواة وشرح أحوالهم مع قطع النظر عن لحاظ دخول ذلك في ردّ أو قبول الخبر)، والمشيخة: (معرفة سلسلة شيوخ الرواة).

ولا تتوفر لدينا معلومات كافية لتحديد تاريخ نشوء كل واحد من هذه الفروع بدقة، إلا أنه وكما ذكرنا أن أول مرة تمّ فيها ضبط أسماء عدد من الأفراد يشتركون في خصوصية واحدة كان في القرن الأول على يد أحد الشيعة وهو عبيد الله بن أبي رافع، وأما تدوين الكتب الرجالية الأخرى بمعناها الاصطلاحي والمتخصصة بدراسة أحوال رواة الحديث بلحاظ الصفات المؤثرة في قبول الخبر أو رده فأغلب الظن أنها بدأت في النصف الأول من القرن الثاني، وذلك في أيام رواج الحديث آنذاك. ويمكننا أن نقول بكل ثقة: إن الأسباب الحقيقية لوجود هذا العلم وتدوين المصنفات المرتبطة به هو الاهتمام والمراقبة الشديدة القريبة من الوسوسة التي لازمت المحدثين والرواة أثناء تدوينهم للحديث.

لقد كانت في تلك الفترة عوامل كثيرة تدعو إلى وضع الحديث:

أولها: المنزلة الاجتماعية التي كان يحظى بها المحدثون والرواة، فقد أغوت هذه المنزلة بعض الجهلاء والباحثين عن الشهرة لممارسة هذا العمل بغية الانتساب إلى طائفة المحدثين.

ثانيها: الدوافع السياسية والطائفية حيث مثل كل واحد منها عاملاً مستقلاً ومهماً في هذا المجال، ومن ثم فقد كان الكثير من الأحاديث (الموضوعة) تنسب . على لسان مصادر الحديث . إلى الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) أو إلى أئمة أهل البيت (ع) في نطاق دائرة التشيع، وهذا الأمر الوارد في كثير من بيانات الأئمة (ع) وأقوال الرواة دعا أهل الخبرة إلى تدوين أسماء الرواة وتمييز الممدوح من المذموم ليتسنى لهم تمييز الحديث الصحيح من السقيم، وبهذا أعدت بعض الكتب في هذا المجال.

وأما عن بداية تدوين كتب الفهرست، فلم تتوفر لدينا معلومات دقيقة عن ذلك، إلا أن من المسلّم به أن كتابة الفهرست كبقية كتب الرجال كانت متعارفة ومتداولة قبل الشيخ الطوسي والنجاشي بعدة سنوات، وهذا ما يستفاد من كلام الشيخ الطوسي في مقدمة كتاب الفهرست حيث جاء فيها ما يلي:

"فإني لما رأيت جماعة من شيوخ طائفنا من لأصحاب الحديث عملوا فهرست كتب أصحابنا وما صنفوه من التصنيفات ورووه من الأصول..."

كما قال المحقق الشوشتری في مقدمة كتابه القیم "قاموس الرجال":

"كان أكثر القدماء يمتلكون فهرستاً" [1].

إلا أن الغالب على هذه الفهارس الاختصار، فقد اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر مروياتهم أو ما وجد في مكتباتهم من كتب [2].

وقد ذكر الشيخ الطوسي في كتاب "الفهرست" قسماً من هذه الفهارس التي كان من جملتها فهرست ابن عبدون (المتوفى سنة 423هـ) حيث ذكر ضمن ترجمة إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال [3].

وأول من حرر فهرستاً هم أبو الحسن أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري الذي كان يعرف بابن الغضائري المعاصر للشيخ الطوسي والشيخ النجاشي، إلا أنه كان متقدماً عليهما، حيث دَوَّن. كما ذكر الشيخ الطوسي (ره) في مقدمة الفهرست. كتابين كاملين وكبيرين في هذا المجال، أحدهما كان حول الأصول فقط، وثانيهما حول المصنفات [4]، ولكن بعد موته المفاجئ تلفت النسخة الوحيدة التي كانت للكتابين النادرين والشميين على يد أحد أقاربه، ولو قدّر لهذا الأثر الكبير أن يبقى لعدّ. بلا شك. من ثروات الشيعة في هذا لمجال، غير أنه لم يصل إلى الأجيال اللاحقة [5].

وأما الأسباب التي دعت الشيخ النجاشي إلى تدوين هذا الفهرست، فقد ذكرها في مقدمة كتابه المعتبر والواسع والمشهور بـ (رجال النجاشي) حيث قال:

"فإني وقفت على ما ذكره السيد الشريف (أطال الله بقاءه وأدام توفيقه) من تعبير قوم من مخالفينا انه لا سلف لكم ولا مصنف، وهذا قول من لا علم له بالناس ولا وقف على أخبارهم ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم ولا لقي أحداً فيعرف منه..."

ومن المطمأن به أن نصفاً أو قسماً هاماً من دواعي مؤلفي كتب الفهارس كانت نفس الأسباب التي أشير لها في العبارة الآنفه، أي التعريف بالسلف الشيعي وبآثارهم القيمة في العلوم والفنون المختلفة وللدرد على الغمز والطعن والتشكيكات التي يثيرها مجموعة من المخالفين الذين يجهلون هذه الآثار ويشيعون بأن الشيعة لا سابقة علمية ولا تراث لهم [6].

وقد عثرنا على أحد الكتب الرجالية المعروفة في المشيخة يعود إلى أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث وهو كتاب المشيخة لابن محبوب (المتوفى سنة 224هـ)، وقد قسمه أبو جعفر الأودي [7] إلى عدة فصول تبعاً لأسماء الرجال المذكورة فيه، وبناءً على هذا ستعود بداية التأليف في المشيخة (وهي من فروع علم الرجال بالمعنى الأعم) إلى ما قبل عام (224هـ).

كما كتبت في تاريخ الرجال أيضاً في القرنين الثالث والرابع كتب أخرى مثل كتاب تاريخ الرجال تأليف أحمد بن علي العقيق (الأب)، وغيره من الكتب الأخرى التي سجلت أسماءها في كتب الفهارس [8].

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن جميع الفروع العلمية المختلفة لعلم الرجال (بالمعنى الأعم) ظهرت في القرون الأولى وبفواصل زمنية متقاربة، وشيئاً فشيئاً اتسعت هذه الفروع وازدادت الكتب والمصنفات فيها طبقاً للحاجة التي كانوا يشعرون بها.

[1] (القاموس، ج1، ص34.

[2] (فهرست الشيخ (الطوسي)، طبعة النجف سنة 1380، ص24.

[3] (الفهرست، ص28.

[4] (من المحتمل أن يكون (الأصل) كتاباً تذكر فيه المحتويات بلا تبويب ولا ترتيب، و(التصنيف) كتاباً تذكر فيه المحتويات مرتبة تحت عناوين خاصة، أو أن يكون (الأصل) هو ما يقتصر على نقل الروايات، و(التصنيف) ما أضاف إلى جمع الروايات كلاماً آخر.

[5] (الفهرست، ص24، يعتقد مؤلف قاموس الرجال أن هذين الكتابين لم يتلفا بل وصلا من بعده إلى النجاشي وأقام على ذلك بعض الأدلة من كلام النجاشي لكنها لم تنهض لإثبات مدّعه . بأي شكل من الأشكال . راجع كتاب قاموس، ج1، ص291 و292.

[6] يمكن أن نشاهد في ما ذكره ابن شهر آشوب في مقدمة كتاب معالم العلماء . كما نقل كلام الغزالي في خصوص أول كتاب في الإسلام ثم ردّه ونسب أول الكتب في الإسلام إلى علي (ع)، ثم إلى سلمان وأبي ذر وأصبع و... علامة على هذا الدافع الطائفي.

[7] بناءً على ضبط النجاشي: "أزدي".

[8] إذا كان كتاب عبيد الله بن أبي رافع . الذي ذكرنا اسمه سابقاً . مشتملاً على تراجم الأشخاص أيضاً، فإنه سيعد أول كتاب في تاريخ الرجال، لكنه بقرينة ضبط الشيخ لكتاب المذكور باسم: (تسمية من شهد مع أمير المؤمنين) يحتمل أنه كان يتضمن أسماء الرجال من دون أن يتطرق لأحوالهم، وبهذا يخرج من موضوع تاريخ الرجال.

لو راجعنا ما كتب في تاريخ علم الرجال طوال القرنين أو الثلاثة الأولى لاستطعنا أن نعرف المنزلة العظيمة والمقام الرفيع الذي حاز عليه الفقيه والمحدث الكبير شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي باعتباره الشخص الذي تمكن من خلال تأليف عدة كتب قيّمة في هذا المجال أن يحدث تطوراً ملحوظاً في تاريخ هذا العلم، كما حاز قصب السبق على غيره من مؤلفي الكتب الأربعة في علم الحديث من قبل، كما ألف في علم الفقه بعض الكتب بطريقة مبتكرة، هذا إضافة إلى ما له من اثر كبير وممتاز في هذا المجال، حيث دوّن ثلاثة من الكتب الأربعة المعروفة والأساسية في علم الرجال. ونظراً لما توفرت عليه هذه الكتب من شمول وترتيب وسلاسة في التعبير وحسن في الأسلوب، ونظراً لعمق التفكير الذي تميز به الشيخ الطوسي تركت الكتب السابقة وهجرت، وقد كتب كل كتاب من هذه الكتب الثلاثة في أحد فروع علم الرجال المختلفة، فصارت منذ أن ألفت ولحد الآن . أي منذ أكثر من تسعة قرون . مداراً للبحث والتحقيق من قبل الخبراء والمتخصصين . وكما سنذكر مستقبلاً . انه أجريت على هذه الكتب بعض الشروح والتعليقات والترتيبات الأخرى.

وهذه الكتب الثلاثة هي:

اختيار الرجال

الفهرست

الرجال أو الأبواب

وسنبداً بتعريف وتحقيق الكتب الثلاثة على التوالي:

إن أصل هذا الكتاب . كما سنبين ذلك مفصلاً . يعود إلى الشيخ أبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي([1]) (المتوفى في حدود منتصف القرن الرابع) وكان يسمى بـ "معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين". وبما أن هذا الكتاب قد اشتمل على أخطاء واشتباهاة وإضافات، فقد تصدى الشيخ الطوسي لتهديبه وتلخيصه، وقد سَمَّى هذه الخلاصة بـ (اختيار الرجال).

وقد نقل السيد بن طاووس في كتابه فرج المهموم عن نسخة خطية للمؤلف بأنه قد بدأ بإملاء هذا الكتاب على طلابه يوم الثلاثاء 26/صفر/سنة 456هـ.

مواصفات الكتاب:

يبحث هذا الكتاب عن تاريخ الرجال ومعرفة طبقاتهم، وكان مبناه فيه هو ذكر الروايات الواردة في مدح أو قدح الرجال من دون أن يبدي رأياً فيها، حيث أورد تحت كل اسم من أسماء الرجال المترجم لهم حديثاً أو عدداً من الأحاديث المسندة التي تعرضت له بشكل ما.

وربما تعارضت هذه الروايات الدالة على مدح شخص معين أو القدح فيه فيما بينها، إلا أنه لا يأتي بمرجح لأحد الخبرين، كما هو المتعارف في مثل هذه الحالات، وإنما اكتفى بذكر الروايات بأسانيدهما فقط، ولم يبدِ رأيه حول الشخص المعني أو حول سند أو مضمون الأحاديث الواردة فيه إلا في موارد محدودة فقط. ومثال ذلك ما ورد في ذمّه بهذا السند: "محمد بن بحر الكرمانى عن أبي العباس المحاربي الجزري، عن يعقوب بن يزيد، عن فضالة بن أيوب..." قال: "محمد بن بحر هذا غال، وفضالة ليس من رجال يعقوب، وهذا الحديث مزاد فيه، مغير عن وجهه" [2].

وهذا الكتاب ليس مختصاً برجال الشيعة ليس حكراً على الموثقين والممدوحين، فقد ترجم لزرارة وهو من الوجوه الشيعية اللامعة ومن الرواة المقبولين والموثوقين عندهم، كما ترجم لأبي الخطاب المقلاص المغالي المعروف، غير أنه لم يترجم لغير الشيعة إلا لمن روى لهم خبراً ووقع في أسانيد رواياتهم فعلاً [3]، لهذا لا يعتبر وجود اسم الشخص في هذا الكتاب دليلاً على تشيعه ولا قرينة على وثاقته، كما لا يعتبر عدم وجود اسمه فيه دليلاً على عدم تشيعه ولا قرينة على ضعفه.

وقد نقل في بداية الكتاب سبع روايات في مدح الرواة ونقله الحديث، وأربع روايات في مدح أصحاب علي (ع) ثم شرع بعد ذلك بذكر أسماء الرجال، حيث كان يبدأ الموضوع بذكر اسم الشخص المترجم له أولاً، ثم يأتي بالروايات الواردة بشأنه، فمثلاً يقول: زيد بن صوحان جبرائيل بن أحمد قال: حدثني موسى بن معاوية بن وهب... إلى آخره. فيكون العنوان هو اسم الشخص المترجم له، وهو زيد بن

صوحان، وأما جبرائيل بن أحمد فهو الراوي الأول الواقع في سند الحديث الوارد حول زيد بن صوحان. وبعد هذا الحديث يبدأ الحديث التالي هكذا: على بن محمد القتيبي قال: ... إلى آخره. وهكذا ينقل جميع الروايات الواردة في زيد بن صوحان الواحدة تلو الأخرى حسب الترتيب.

وتارة يُشخص اسم الشخص المترجم له من كلمة (في)، فمثلاً يقول: (في) الحسين بن بشار - حدثني خلف بن حماد، قال: حدثنا ... إلى آخره، فيكون الحسين بن البشار هو المترجم له.

وأخرى يتبدى الموضوع هكذا (ما روي في) - مثلاً - الحسن بن محبوب.

كما أن الروايات الواردة تحت كل عنوان تبدأ أحياناً بكلمة (حدثني) وأحياناً بعبارة "وجدت بخط فلان"، وأخرى بدونهما وتبدأ باسم أول راوٍ فقط.

ويبلغ مجموع الرجال الذين عنونهم في هذا الكتاب قرابة خمسمائة وخمسة عشر شخصاً حيث أدرجهم في ستة أقسام على حسب تقدم وتأخر الزمان.

ولم يرتب أسماء الرجال فيه على أساس معين، لا على أساس تاريخ الوفاة، ولا على أساس أصحاب الأئمة (ع)، ولا على أساس الحرف الأول للأسماء، فلهذا نجد صعوبة في الحصول على التراجم فيه. غير أن النسخة المطبوعة في بومباي كانت مرفقة بفهرس الأسماء مرتبة كما هي في الكتاب مع إدراج أرقام الصفحات التي بأزائها، مما جعل المراجعة فيه سهلة أحياناً، إلا أن انتشار الروايات الواردة حول الشخص الواحد في مواطن متعددة من الكتاب وعدم وجود فهرس الأعلام يتلافى هذا النقص ([4])

جعل من الصعب الاطمئنان إلى تحصيل جميع المعلومات المتعلقة بالشخص المراد بمجرد العثور على عنوانه في الكتاب.

نسبة الكتاب إلى الشيخ الطوسي:

لقد اختلفوا في نسبة الكتاب إلى الشيخ الطوسي، غير أن أكثر علماء هذا الفن ذهبوا إلى أن الكتاب المذكور هم تهذيب وتنقيح الشيخ الطوسي لكتاب الرجال لأبي عمرو محمد بن عبد العزيز الكشي، وعنوان الكتاب يؤيد هذا الرأي إلى حد ما، أما الرأي الآخر فيذهب إلى أن الكتاب الموجود هو أصل كتاب الكشي وليس هو منتحب الشيخ، ويظهر من كلام أحمد بن طاووس الحلي (المتوفى سنة 673هـ) الرأي الثاني وتلميذه العلامة الحلي (648 . 726هـ) وابن داود الحلي (المتوفى سنة 647هـ) الرأي الثاني [5]. إلا أن هناك قرائن وشواهد تؤيد بشكل قاطع انتساب هذا الكتاب إلى الشيخ الطوسي نفسه، وتؤيد كونه منتخباً من أصل كتاب الكشي. وبعض هذه الأدلة ما يلي:

ينقل علي ابن طاووس (المتوفى سنة 664هـ . أخو أحمد بن طاووس) في كتاب فرج المهموم عن نسخة من هذا الكتاب قد كُتب فيها بخط الشيخ الطوسي نفسه بأن: (هذه الأخبار اختصرتها من كتاب الرجال لأبي عمرو محمد بن عبد العزيز واخترت ما فيها) [6]. وهذه العبارة صريحة بأن الكتاب الموجود هو ما لخصه واختاره الشيخ الطوسي، وليس هو أصل كتاب الكشي ذاته.

كما ان الشيخ الطوسي نسب هذا الكتاب في الفهرست إلى نفسه واعتبره من جملة آثاره العلمية [7]، ومن زمن الشيخ حتى الآن تقارن هذا الاسم مع هذا الكتاب ولا يوجد أي أثر لكتاب آخر بهذا العنوان.

ثم أن الشيخ النجاشي صاحب كتاب الفهرست المعروف والمعاصر للشيخ الطوسي ينقل في بعض الموارد أشياء عن كتاب الكشي لا نجد لها أثراً في الكتاب الموجود حالياً [8]. وهذا دليل على أن النسخة الأصلية لكتاب الكشي التي كانت لدى النجاشي والتي اعتمد عليها هي غير كتاب "الاختيار" الحالي، وأن الكتاب الموجود حالياً هو منتخب وملخص من كتاب الكشي وليس من أصل الكتاب المذكور [9].

وعلى كل حال، لا تردد بأن ما في أيدينا منذ قرون عديدة بعنوان: "رجال الكشي" ليس سوى هذا المختار للشيخ الطوسي، بل ونظن ظناً قوياً أن النسخة الأصلية لم تصل بعد الشيخ إلى أحد من علماء هذا الفن، بل اختفت تماماً، والشخص الوحيد الذي يظن امتلاكه للنسخة الأصلية لهذا الكتاب هو الشهيد الأول، لأنه بعدما نقل مطلباً في حاشيته على "خلاصة العلامة" من "اختيار الرجال" نقل المطلب ذاته بصورة أخرى من "كتاب الكشي" [10]، ثم أجرى بعد ذلك مقارنة بين كلا النصين، وهذا يدل على وجود كتاب الكشي لديه إضافة إلى كتاب اختيار الرجال، إلا أن المحقق المعاصر الشوشتری مؤلف قاموس الرجال، والحائز على درجة رفيعة في هذا الاختصاص يعتقد أن الشهيد الأول قد اشتبه في تشخيص الكتاب الذي كان لديه، حيث تصور أن أحد نسخ كتاب اختيار الرجال هي كتاب الكشي، والسبب في ذلك يعود إلى وجود الاختلاف بين نسخ "اختيار الرجال" في بعض الموارد، كما أن العبارة التي نسبها الشهيد الأول إلى كتاب الكشي تعد أفضل شاهد على سهوه، إذ إن المولى "عناية الله القهباني" [11] الذي رتب اختيار الرجال قد نقل تلك العبارة نفسها عن اختيار الرجال.

ثم إن الاستفادة من بعض كلمات العلامة في كتاب "الخلاصة" أنه كان يمتلك النسخة الأصلية من كتاب الكشي، فكان ينقل بعض النصوص في بعض الموارد فيقول: "ذكره الكشي" أو "قال الكشي" ولا نجد لما نقله أثراً في "اختيار الرجال". ولكن عندما نلاحظ أن العلامة كان ينقل نفس عبارات

أصحاب الأصول الرجالية في الخلاصة ولم يقتصر على نقل المطالب وحدها نطمئن إلى أن عبارة: "ذكره الكشي" أو "قال الكشي" إشارة إلى أنه قد نقلها عن أحد تلك الكتب المذكورة، ككتاب النجاشي، أو فهرست الشيخ، فهي ليست من كلام العلامة نفسه، ومعلوم أن هؤلاء قد نقلوا ذلك بدورهم من كتاب الكشي وليس من كتاب العلامة ([12]).

والنتيجة هي أن كتاب الكشي لم يقع بيد أحد من علماء هذا الفن بعد عصر الشيخ الطوسي والنجاشي، كما أن الظاهر . أيضاً . عدم رواج هذا الكتاب قبل الشيخ، وبعد تهذيبه وتلخيصه هُجر هذا الكتاب تماماً، فنالت خلاصته . لأنها خلاصته . اعتباراً أكبر واحتلت مكانته .

وعلى ضوء ما قاله الشيخ النجاشي حول الشيخ الكشي بأن: "له كتاب الرجال، كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة" وإضافة إلى ما قام به الشيخ الطوسي من تنقيح لهذا الكتاب يمكننا أن نخرج بنتيجة، وهي: "عدم وصول نسخة صحيحة ومنتقنة منه حتى إلى الشيخ والنجاشي، أو نقول بأن ذات الكتاب كان كثير الخطأ أساساً، فكان السبب الأول وراء إهماله من قبل الآخرين بعد اختيار الشيخ .

ويعتقد صاحب "قاموس الرجال" بأن مراد الشيخ النجاشي من عبارة "وفيه أغلاط كثيرة" ([13]) أن الأخطاء كانت في محتويات أصل الكتاب لا أنها تسربت إليه من جراء تصحيف النسخ والكتاب، ثم علق المحقق المذكور بعد ذلك بقوله: إن حكم النجاشي هذا لا أساس له، وإلاّ فهذا هي تلك الاشتباهات الواقعة في كتاب الكشي؟ وأيّها كان فاحشاً حتى تظن أشياء لا يمكن أن تنسب لشخص مثل الكشي ([14])؟

وقد أثارت ملاحظة المحقق المذكور العجب، لأننا على فرض عدم توفر النسخة الأصلية من كتاب الكشي، كيف يمكن تشخيص أخطاء الكتاب حتى يتميز الخطأ الفاحش من غيره؟ وكيف يمكن

تقييمها حتى نبتّ في نسبتها إلى الكشي أو لا؟ وبعبارة أخرى أيّ كتاب يدور الكلام حول الخطأ فيه؟ هل يدور حول كتاب اختيار الرجال، أي خلاصة ما حققه ونقحه الشيخ الطوسي؟ وجزماً أن النجاشي يقصد ذلك. أم يدور حول أصل كتاب الكشي الذي لم يبق منه . ومنذ قرون . سوى شهرته؟

وفي الصورة الثانية، من أين تمكن مؤلف قاموس الرجال أن يعرف أخطاءه الفاحشة حتى يعتبر منزلة الكشي أسمى من ارتكابها؟

وعلى كل حال، لو سلّمنا أن الأخطاء الموجودة في كتاب الكشي ناشئة من تصحيف النساخ وليست من المؤلف، فلا بد من أن تكون علة تحريفه عدم العناية بكتابه من قبل معاصريه، إذ إنه واستاذة العياشي كانا يرويان عن ضعف الحال، وكان هذا في عرف القدماء طعنة كبيرة، ولهذا ظل كتابه متروكاً ومهجوراً في زمنه وما بعده فتناولته يد التحريف والتبديل.

والعجيب أن كتاب اختيار الرجال المستخلص من كتاب الكشي لم يخلو هو أيضاً من التحريف والتصحيف والاشتباكات الكثيرة، مع أن أصل الكتاب . بلا شك . كان خالياً من كثير من الاشتباكات والأخطاء والتصحيحات التي وقعت في كتاب الكشي.

وبناءً على قول العلامة الكلباسي صاحب كتاب "سماء المقال" ([15]) فإن هناك قرائن تدل على أن هذا الكتاب قد تعرض للتلاعب على مرور الأيام حتى سقطت وحذفت من بعض المطالب. ولكن المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل ذكر بعض الموارد على أن مؤلفي الكتب الرجالية نقلوا عبارة عن اختيار الرجال لا نجدها في النسخة المتوفرة لدينا حالياً.

اضافة إلى ذلك نرى . كما ذكرنا . في النسخة الحالية اشتباهات وتصحيفات أشار إلى بعضها الرجاليون المتأخرون . ويعتقد المحقق الشوشتري أن أخطاء هذا الكتاب أكثر من موارد الصحة المعدودة فيه، ومن جملة تلك الأخطاء التي أشار إليها المحقق المذكور هي:

لقد اختلطت الأحاديث في الكثير من العناوين المرتبطة بترجمة شخص مع الأحاديث المتعلقة بترجمة شخص آخر، أو بأحاديث من شابهه في الاسم من الطبقات الأخرى، ومثال ذلك اختلاط الأحاديث المرتبطة بأبي بصير ليث المرادي مع الأحاديث المتعلقة بأبي بصير يحيى الأسدي. كما عدّ الحميري الذي هو من أصحاب العسكري (ع) من جملة أصحاب علي بن موسى الرضا (ع). وذكر أول رواية في ترجمة عبد الله بن عباس ضمن الأحاديث المختصة بخزيمة (الذي يعنون بعد عبد الله عادة)، وأورد في ترجمة محمد بن زينب المكنى بأبي الخطاب ثلاثاً وعشرين رواية ليس لها علاقة به من أي وجه [16].

وبهذا يتضح ان مثل هذه الأخطاء لا يمكن أن تصدر عن شخص مثل الكشي أو الشيخ الطوسي، فلا بد من اسناد ذلك إلى النسخ والكتاب.

وهناك أخطاء أخرى في هذا الكتاب من قبيل تاريخ وفاة حماد بن عيسى وتحديد عمر معاوية بن عمار وتحريف اسم جبرائيل بن احمد الفاريابي في أول الكتاب بجبرائيل بن محمد الفاريابي، وغيرها مما ذكرها وأشار إليها العلامة الكلباسي في سماء المقال، وهي أيضاً من الأخطاء التي يستبعد تصديق نسبتها لمثل الشيخ الطوسي.

وبناءً على ما قلناه، يمكن الحكم بأن كلام المولى عناية الله القهباني . القائل بأن مصدر هذه الأخطاء هو الشيخ الطوسي، وأن كتاب الكشي خالٍ من كل ذلك .، خلاف التحقيق ولا دليل عليه أساساً.

الاسم الأصلي لكتاب الكشي:

لم يذكر اسم هذا الكتاب في الكثير من كتب القدماء حين التعرض لترجمة الكشي، من أمثال فهرست الشيخ وفهرست النجاشي، وإنما هناك اشارات لأصل وجوده فقط.

فقد ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست في ترجمة حياة (أبي عمرو الكشي): (ثقة بصير بالأخبار وبالرجال حسن الاعتقاد، له كتاب الرجال...)([17]). كما لم تشتمل عبارة النجاشي على توضيح أكثر من ذلك، فقد اكتفى بذكر انه: "كان ثقة عيناً، وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العياشي وأخذ عنه، وتخرج عليه في داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم، له كتاب الرجال..."([18]).

وفي حدود علمنا أن أول من ذكر كتاب الكشي هو ابن شهر آشوب صاحب كتاب معالم العلماء (المتوفى سنة 588هـ) الذي دوّن كتابه بعنوان انه متمم لفهرست الشيخ الطوسي، حيث ذكر كتاب الكشي باسم: "معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين"([19])، وبقرينة اقتران عصره بعصر الكشي والشيخ (الطوسي) فلاشك أن كلامه كان مستنداً إلى القرائن القطعية، وأن اسم كتاب الكشي هم ما ذكره.

ويقول الشيخ الطوسي في الفهرست تحت عنوان (أحمد بن داود بن سعيد) بعد أن نسب عدداً من الكتب: "ذكره الكشي في كتابه في معرفة الرجال"([20])، وقد تصور مؤلف السماء المقال استناداً إلى هذه العبارة أن اسم كتاب الكشي هو معرفة الرجال، كما نسب هذا التصور إلى الشيخ كذلك، في حين أن ما تدل عليه العبارة المذكورة أن كتاب الكشي مدوّن في معرفة الرجال ولكن ليس فيه تصريح باسم

الكتاب، فمن المحتمل أن تكون تلك العبارة التي وردت في نسخة الكلباسي بهذا الشكل: "ذكره الكشي في كتابه معرفة الرجال" قد سقطت منها كلمة (في) فسبب ذلك حصول هذا الظن.

وقد جاءت في النسخة المطبوعة لكتاب اختيار الرجال . طبعة بومباي . (سنة 1317هـ) في آخر الجزء الخامس من كتاب الكشي العبارة التالية: "قد تم الجزء الخامس من كتاب أبي عمرو الكشي في معرفة الرجال..."، والملاحظ في هذه العبارة هو عدم وجود تصريح . أيضاً . بأي شكل يدل على أن اسم الكتاب هو "معرفة الرجال".

وقد ذكر العلامة المجلسي([21])، ومؤلف قاموس الرجال من معاصرنا([22]) بان اسم كتاب الكشي هو معرفة الرجال([23])، لكن ينبغي الالتفات إلى ما نبهنا عليه سابقاً، وهو أن هذا القول لم يقترب بأي دليل([24])، بل مع ما توفر عليه رأي ابن شهرآشوب من رجحان لا يمكن العدول عنه.

ويمكن أن نعرف مما تقدم أن "معرفة أخبار الرجال" المثبت في بداية ونهاية النسخة المطبوعة في "بومباي" كاسم لكتاب الكشي لا وجه له ولا دليل عليهن لان إضافة إلى كون الكتاب المطبوع والموجود حالياً والذي هو من تأليف الشيخ الطوسي يسمى بـ "اختيار معرفة الرجال" لا "معرفة أخبار الرجال"، لا توجد إشارة بمثل هذا الاسم لكتاب الكشي في المراجع والمصادر المعتمدة أساساً، فمن المحتمل أن يكون من باشر طبع الكتاب أو من استنسخه قد استفاد الاسم المذكور من تركيب عبارتين وردتا في بعض كتب الرجال حين تعرضهم لكتاب الكشي وهما: "كتاب أبي عمرو الكشي في أخبار الرجال" و "كتاب أبي عمرو الكشي في معرفة الرجال" حيث تصوّر أن هذا هو اسم الكتاب المذكور.

اسلوب الشيخ في الانتخاب والتلخيص:

لقد مرت الإشارة إلى أن الأخطاء والزوائد في كتاب الكشي هي التي دعت الشيخ الطوسي إلى تهذيبه وتلخيصه وبالتالي أوجدت كتاب "اختيار الرجال". ولا بد لنا الآن من أن نرى ما هي طبيعة تلك الأخطاء والإضافات وماذا فعل الشيخ في هذا الخصوص.

يرى البعض [25]، أن كتاب الكشي كان مشتملاً على رجال العامة والخاصة، فأسقط الشيخ رجال العامة وجعل الكتاب حكراً على ترجمة رجال الشيعة، لكنه عند مراجعة النسخة الموجودة من كتاب الاختيار يتضح خطأ هذا الاحتمال لأننا سوف نلاحظ جملة من أسماء العامة فيه.

والتحقيق أن كتاب الكشي كغيره من الكتب الرجالية الكثيرة الأخرى نظير فهرست الشيخ وفهرست النجاشي تناول رجال الشيعة وغير الشيعة ممن روى لهم عن أئمتهم، ومن هنا ورد كتاب الاختيار أمثال: "محمد بن اسحاق، ومحمد بن المنكدر، وعمر بن خالد..." من غير الشيعة لكنهم رويوا عن أئمة الشيعة.

وأغلب الظن أن تلخيص وانتخاب الشيخ للكتاب كان ناظراً قبل ملاحظة الرجال الواردين في الكتاب إلى الروايات التي وردت في خصوص ترجمة كل واحد منهم، ولنفرض أننا سلمنا بأن الشيخ قد أسقط لسبب ما جملة من أسماء الذين ترجم لهم في أصل كتاب الكشي بمناسبة بيان ترجمة الأفراد، إلا أن الشيء الأكثر قبولاً هو أن بعض الأحاديث كانت مخدوشة برأي الشيخ من حيث السند أو من حيث ارتباطها بالشخص المترجم له، فقام الشيخ بإسقاطها أو تصحيحها وهذا هو أقرب الاحتمالات الأخرى في كيفية انتخاب وتلخيص الشيخ للكتاب، والأليق بمقام الشيخ والكشي معاً.

ويمكن من خلال بعض القرائن أن نحتمل أن الشيخ لم يذكر في كتاب الاختيار جميع الرجال الذين وثّقوا في أصل كتاب الكشي. فنراه يذكر مثلاً في كتاب الفهرست بعد أن ذكر داود بن أبي زيد النيشابوري وبعد أن صرح بأنه ثقة صدوق "وله كتب ذكرها الكشي وابن النديم في كتابيهما"، مع أنه لا وجود لذكر هذا الشخص في نسخة "اختيار الرجال" الموجودة حالياً. وعلى هذا لو سلمنا بأن المقصود من كتاب الكشي الذي أشار له في العبارة الآنفة الذكر هو كتاب "معرفة الناقلين" أي أصل كتاب "اختيار الرجال" وافترضنا أن نسخة الاختيار الحالية لم تحرّف ولم يسقط منها شيء في هذا المجال بالذات، فلا يبقى شك حينئذٍ في أن تصفية الشيخ للكتاب قد شملت بعض الرجال الموثوق بهم أيضاً.

الكتب التي اتخذت اختيار الرجال محوراً لها حين التأليف:

يعد كتاب اختيار الرجال . كما ذكرنا ذلك في البداية . أحد الكتب الأساسية الأربعة في علم الرجال، وقد صار بعد أيام الشيخ مباشرة موضع اهتمام واعتماد علماء الشيعة، وعلى أثر هذا الاهتمام والمراجعة جرت عليه على مرّ الأيام أعمال علمية متعددة كان محورها هذا الكتاب، كما دوّنت في ذلك كتب كثيرة أيضاً، وأغلب تلك الأعمال كانت في تبويب وترتيب الكتاب لتسهيل عملية مراجعته، لأنه قد كتب بشكل غير مرتب، ويفتقر إلى وجود فصول كاملة لتبويبه، ونحن بقدر ما يسع المقام سنقوم بتعريف بعض ما دوّن على هذا الأساس:

1. ترتيب القهباني:

المولى عناية الله بن شرف الدين القهباني النجفي (المتوفى بعد 1016هـ) [26].

فقد رتب القهباني كتاب الاختيار حسب الحرف الأول للاسم، كما عنون جميع الأشخاص الذين ورد ذكرهم في هذا الكتاب بصورة مستقلة أو ضمن ترجمة الآخرين، محتفظاً بعين عبارات الشيخ الكشي التي وردت حولهم في جميع الموارد من دون أن ينقص شيئاً منها، وبعد أن ذكر روايات افتتاح الكتاب شرع بالكنى المصدرة بـ (ابن) ثم الكنى المصدرة بـ (أب) وبعد ذلك أدرج الأسماء ابتداءً من (ابان) إلى (يونس) حسب ترتيب الحرف الأول، وقد تم انجاز هذا الكتاب سنة (1011هـ).

وطريقته . كما أشرنا إلى ذلك . هي المحافظة على نص عبارات الكشي الواردة في ترجمة كل رجل من دون ايجاز أو اختصار لألفاظها، كما قام بتغيير مواقع العناوين الموجودة في اختيار الرجال لمراعاة الترتيب فيه، وفي الموارد التي كان الكشي قد عنون فيها لاثنين أو أكثر فرقها على حسب ترتيب الحروف، ولهذا وقع اختلاف في بعض الموارد بين نسخته والنسخة المطبوعة من الاختيار. ومن ذلك حسن بن سعيد الأهوازي، ومحمد بن اسحاق صاحب المغازي([27]).

2. ترتيب سيد يوسف بن محمد الحسيني العاملي مؤلف جامع المقال

فقد رتب اختيار الرجال حسب طبقات أصحاب المعصومين (ع) نظير رجال الشيخ، أي أنه ابتداءً بأصحاب الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) أولاً، ثم أصحاب أمير المؤمنين (ع) وبعدهم أصحاب الإمام الحسن بن علي (ع) وهكذا إلى أصحاب الإمام الحادي عشر (ع) واحداً تلو الآخر. وبناءً على ما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل أن هذا حصل سنة 981هـ([28]).

3. ترتيب الشيخ داود بن حسن بن يوسف البحراني

وهو من المعاصرين تقريباً للشيخ العاملي صاحب وسائل الشيعة، وقد رتب كتاب الاختيار حسب ترتيب حروف الهجاء وبصورة كاملة، أي أنه راعى فيه الحرف الأول والثاني والثالث... كما هو الحال في منهج المقال [29].

4. كتاب حل الاشكال، تأليف السيد أحمد بن طاووس الحلبي

الرجالي المعروف في القرن السابع الهجري.

حيث جمع كتاب اختيار الرجال مع الأصول الثلاثة الأخرى: الفهرست ورجال الشيخ وفهرست النجاشي، بالإضافة إلى كتاب الضعفاء لابن الغضائري في كتاب واحد، وسمى هذه المجموعة بـ: "حل الاشكال في معرفة الرجال"، والظاهر أن الشهيد الثاني (ره) كانت لديه نسخة من هذا الكتاب [30].

وقد انتقد الكلّاسي مؤلف سماء المقال (المتوفى سنة 1356هـ) هذا الكتاب رغم ما أبداه من مديح وثناء للترتيب الجديد، وذلك لعدم إيراد أغلب أحاديث اختيار الرجال واكتفائه بالإشارة إلى بعضها الآخر أو الاقتصار على النقل بالمعنى فقط.

وقال: لذا نحن بحاجة إلى مراجعة الكتاب في الموارد التي زلّ فيها قلم المؤلف الكبير [31].

وأما بعد ابن طاووس فقد تابعه بعض طلابه وجمع ممن تأخر عنه وقاموا بجمع الأصول الرجالية الأربعة مع عدد من كتب القدماء مثل: الضعفاء، ورجال البرقي، ورجال العقيقي في كتاب واحد([32]).

5. كتاب التحرير الطاووسي تأليف الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني

صاحب المعالم (959 . 1011هـ) حيث فصل "اختيار الرجال" عن مجموعة "حل الاشكال" وسماه بـ "التحرير الطاووسي". وبناءً على هذا فالكتاب المذكور هم متن الاختيار إلا أنه رتب العناوين فيه على نسق حلّ الاشكال وليس حسب ترتيب أصل الكشي والشيخ [الطوسي]([33]).

6. كتاب مجمع الرجال من تأليف المولى عناية الله بن شرف الدين القهباني

الذي قام بالإضافة إلى ترتيب كتاب اختيار الرجال، بتلفيق عبارات هذا الكتاب وعبارات كتاب الرجال وفهرست الشيخ وفهرست النجاشي والضعفاء لابن الغضائري في مجموعة سماها بـ: (مجمع الرجال). وقد فرغ من تأليف هذا الكتاب سنة 1016هـ. وتوجد نسخة خطية منه في مكتبة العلامة الطهراني صاحب الذريعة([34]).

هل تم انتخاب آخر لرجال الكشي؟

لقد عرفنا أن ما يسمى اليوم برجال الكشي هو ما نقّحه وهذبّه الشيخ الطوسي (ره) من كتاب أبي عمرو الكشي أي كتاب "معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين"، وقد سمّاه باختيار الرجال، وأما أصل كتاب معرفة الناقلين فلم تتوفر منه نسخة لأحد حتى أيام العلامة الحلي (726.648هـ).

ويستفاد من بعض العبارات أن هناك شخصاً آخر غير الشيخ الطوسي انتخب من كتاب الكشي أيضاً وجعل منتخبه مؤلفاً مستقلاً. فقد جاء في كتاب سماء المقال ما يلي:

ومن العجيب ما ذكره الفاضل العناية، من أنه ظهر بعد التصفح والتتبع التام في الكتاب أن الأغلاط ليس فيه... بل إنما هي من قلم المنتخبيين منه مثل الشيخ (ره). ثم أضاف مؤلف سماء المقال قائلاً: نعم يحتمل ذلك في البعض (35).

صحيح أن هناك قرينة في العبارة المذكورة تدل على أن الكلام يدور حول كتاب اختيار الرجال، إلا أن من الممكن أن تحمل كلمة (المنتخبيين) على المجموعة التي ساهمت مع الشيخ الطوسي في اعداد الكتاب المذكور، وبهذا يكون المراد شاملاً لهؤلاء، ولكن مع عدم الشك في انتساب هذا الكتاب إلى الشيخ، ومع عدم شيوع العمل الجماعي في هذا المجال آنذاك، يقوى من ظاهر العبارة المذكورة احتمال وجود أشخاص آخرين قاموا بتلخيص وانتخاب كتاب الكشي بصورة مستقلة.

[1] نسبة إلى "كشّ" (بفتح الكاف وتشديد الشين) وهي قرية من قرى كركان وعلى قولٍ من بلاد ما وراء النهر.

([2]) اختيار الرجال، طبعة بومباي، ص 99.

([3]) قاموس الرجال، ج 1، ص 16.

([4]) لقد ألحق بنسخة جديدة وشاملة من اختيار الرجال ومصححة ومنقحة من قبل العالم المتتبع الحاج الميرزا حسن المصطفوي فهرس كامل ومفصل للأعلام شامل لكل الرجال المترجم لهم وغير المترجم لهم، ولا شك أنه عمل قيم ومضن ويحتاج إلى جهود واسعة، شكر الله سعيه. كما أعد السيد موسى الزنجاني فهرساً للأعلام المترجم لهم، إلا أنه لم يطبع من أحد الكتب الرجالية ولا مستقلاً ولم يستفد منه أحد. وأخيراً طبع طبعة جديدة أخرى في النجف مع تصحيح وتعليق السيد أحمد الحسيني، وطبع فيه فهرس للأسماء والكنى والألقاب وفهرس آخر بأسماء وألقاب النساء إضافة إلى فهرس للموضوعات المتفرقة الأخرى.

([5]) قاموس الرجال، ج 1، ص 33.

([6]) فرج المهموم، طبعة النجف، ص 130.

([7]) الفهرست، ص 190.

([8]) لأجل التفصيل في هذه الموارد راجع كتاب القاموس، ج 1، ص 33.

[9] وقد قام المولى عناية الله القهباني أدلة أخرى لإثبات هذا الأمر، إلا أن أغلبها قاصر عن إثبات المدعى. لأجل التفصيل راجع قاموس الرجل، ج1، ص34.

[10] وذلك بهذا النحو بأن نقل عن العلامة أولاً هذه العبارة: "روى الكشي عن جعفر بن أحمد بن أيوب عن صفوان..." بشأن خالد البجلي ثم قال الشهيد الأول بعد ذلك: "إن هذا الحديث علاوة على عدم دلالة على التوثيق أو المدح سنده مجهول ومضطرب لأن الشيخ أورد سنده في كتاب الاختيار بهذه الصورة، إلا أن السند في كتاب الكشي كان بالصورة التالية: (عن جعفر بن أحمد، عن جعفر بن بشير الخ). راجع قاموس الرجال، ج1، ص36.

[11] بضم القاف، معرّب "كوهبايي" نسبة إلى كوهبايه أو كوبا من مناطق اصفهان، وهو من تلامذة الشيخ البهائي وله مؤلفات عديدة في علم الرجال.

[12] راجع كتاب القاموس، ج1، ص36 أو 37.

[13] فهرست النجاشي، طبعة طهران، مركز نشر الكتاب، ص288.

[14] نفس المصدر، ص321.

[15] سماء المقال، ص32.

([16]) للتفصيل راجع قاموس الرجال، ج1، ص44.43.

([17]) الفهرست، ص167.

([18]) رجال النجاشي، ص288.

([19]) معالم العلماء، ص91، ونص عبارته: "له معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين (ع)".

([20]) الفهرست، ص59.

([21]) كما نقل عن الكلباسي في سماء المقال، ص27.

([22]) قاموس الرجال، ج1، ص15.

([23]) يستنتج من عنوان كتاب الشيخ (الطوسي) في الطبعة الكاملة والمصححة الأخيرة بعنوان: "اختيار معرفة الرجال" أن العالم المحترم، مصحح الكتاب قد اعتبر اسم كتاب الكشي الأصلي هو "معرفة الرجال" وكتاب الشيخ المنتخب بطبيعة الحال هو "اختيار معرفة الرجال". وفي هذه التسمية مسامحة من جهتين: الأولى: أن اسم كتاب الكشي "معرفة الناقلين عن الأئمة الصادقين" وليس "معرفة

الرجال"، والثانية: ذكر منتخب الشيخ في جميع المصادر المعتبرة باسم "اختيار الرجال" لا "اختيار معرفة الرجال".

[24] ذكر ابن شهرآشوب في كتابه الآخر مناقب آل أب طالب كتاب الكشي باسم "معرفة الرجال" (جزء 4، ص 147) لكن الظاهر أن مراده من ذلك منتخب الشيخ وليس أصل الكتاب، لأنه قال: "معرفة الرجال عن الكشي عن أبي بصير".

[25] من جملتهم المحدث القمي في كتاب الكنى والألقاب، ج 3، ص 116، طبعة النجف.

[26] التاريخ المذكور هم سن فراغه من تأليف كتابه المشهور (مجمع الرجال)، وأما بعد هذا التاريخ فلا توجد لدينا معلومات عن حاله إذ لم تحصل على تاريخ دقيق لوفاته في كتب التراجم.

[27] للتفصيل في البحث راجع بهذا الصدد قاموس الرجال، ج 1، ص 46.

[28] ذكر هذا الكتاب في المجلد الرابع من كتاب الذريعة برقم 281.

[29] ذكر هذا الكتاب في المجلد الرابع من كتاب الذريعة برقم 279، ومنهج المقال المعروف "بالرجال الكبير" تأليف ميرزا محمد الاسترآبادي (المتوفى سنة 1026 أو 1028هـ).

[30] سماء المقال، ص 30.

([31]) راجع سماء المقال، ص 3130.

([32]) الذريعة، ج 10، ص 81.

([33]) هناك نسختان من هذا الكتاب موجودتان في مكتبة الآستانة المقدسة في مشهد ورقمهما 3625، 14/3603.

([34]) مقدمة رجال الشيخ، طبعة النجف، ص 81.

([35]) سماء المقال، ص 26.

يعتبر هذا الكتب من أثمن كتب الشيعة القديمة في علم الرجال ومن المصادر المعتمدة لدى علماء هذا الفن.

ويطلق الفهرست اصطلاحاً . كما ذكرنا ذلك في أول البحث . على الكتب التي تعنى بضبط أسماء أصحاب "الأصول" و"المصنفات". ولقد كان لدى علماء الرجال القدماء . غالباً . فهارس، اقتصروا فيها على التعريف ببعض مؤلفي الشيعة، أو التعريف بمؤلفي ما لديهم من الكتب التي تروي بسندهم فقط، أمثال فهرست الزراري وفهرست ابن عبدون.

وأول من كتب . مفصلاً . في هذا الحقل هو أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله الغضائري،
الرجالي الشيعي المعروف الذي كان معاصراً للشيخ الطوسي والنجاشي، حيث دوّن كتابين أحدهما في
الأصول والآخر في المصنفات، إلا أنها لم تصل إلى الأجيال اللاحقة كما مرت الإشارة إلى ذلك.

ويظهر من كلام الشيخ الطوسي في مقدمة الفهرست، وما جاء فيها من اصرار الشيخ الفاضل، إضافة
إلى ما بينه الشيخ النجاشي (المعاصر والمزامن للشيخ الأعظم، والذي ألّف كتاباً في هذا الموضوع
أيضاً) أن الباعث لهذين العالمين المتعاصرين والعظيمين لتأليف هذه الكتب هو خلو الساحة من هكذا
عمل، وافتقارها إلى كتاب جامع ومشبع في هذا الاختصاص.

وعدا فهرست ابن النديم (المتوفى سنة 385هـ) والذي يختلف . موضوعاً . مع الفهرست إلى حد ما،
لأنه يشتمل على جميع العلوم والفنون والمذاهب والسنن المستخدمة بين المسلمين مع بيان مؤلفاتهم
في كل واحد منها، بالإضافة إلى بيان مؤلفات غير المسلمين، حيث كان تأليفه هذا سنة (378هـ) .
فإن فهرست الشيخ الطوسي يعتبر أقدم كتاب مفصلاً في حقل اختصاصه وصل إلى الأجيال المتأخرة
وبقي إلى حد الآن.

وأما فهرست أبي غالب الزراري([1]) (المتوفى سنة 368هـ) والفهارس الأخرى التي كانت متقدمة
على الشيخ([2]) وما زالت موجودة ومتداولة حالياً إنما هي كتب صغيرة، بل هي عدد من الرسائل
الخاصة لتعريف عدد من الكتب([3]).

ولم ينته التحقيق إلى نتائج قطعية حول معرفة ما إذا كان تأليف فهرست الشيخ سابقاً على تأليف
فهرست النجاشي أو لا . ويحتمل أن كتاب النجاشي قد ألّف بعد كتاب الشيخ بقرينة تعرض النجاشي

لذكر الشيخ الطوسي وكتبه في فهرسه، والتي كان من جملتها كتاب الفهرست ذاته، وعدم تعرض الشيخ
لذكر النجاشي وكتبه في فهرسته.

ولكن:

أولاً: ذكر كتاب الشيخ في فهرست النجاشي لا يدل على تقدم كتاب الشيخ، إذ لماذا لا يمكن أن
نتصور أن النجاشي قد ثبت اسم الشيخ وتأليفاته وبعد أن أتم تأليف الفهرست أضافه إلى ترجمته وعده
من جملة تأليفاته؟ وهكذا ذكر الشيخ الطوسي في آخر ترجمته بعد أن عدد كتبه في فهرسته كتاب
المبسوط الذي يقال إنه كان آخر تأليفاته لكنه مع ذلك أضافه إلى ترجمته مؤخراً.

ثانياً: إذا كان كتاب النجاشي غير مذكور في فهرست الشيخ، فهذا يعني أن كتاب النجاشي لم يكن
موجوداً حين تحرير هذا الفهرست، لكن مع هذا يجب أن يأخذ الكتاب المذكور بعد تأليفه موقعه في
فهرست الشيخ الطوسي؛ لأن المشهور أن الشيخ الطوسي قد بقي عشر سنوات على قيد الحياة بعد
النجاشي، ومن الحتم أنه اطلع على وجود هذا الكتاب، لذلك بناءً على هذا يجب أن نبحت في أشياء
أخرى عن المبرر لعدم وجود ذكر لكتاب النجاشي في فهرست الشيخ، بينما تعرض النجاشي لذكر
كتب الشيخ في فهرسته، ومن المحتمل أن يرجع ذلك إلى عظمة الشيخ الطوسي وشهرة كتبه ومكانته
العلمية في أوساط الشيعة الموجبة للتوجه له وكتبه، على خلاف النجاشي الذي لا يتمتع بشهرة موجبة
للتوجه الكامل إليه أو لكتبه. وعندما تجري تحقيقاً ومقابلة بين الكتابين المذكورين نلاحظ وجود تطابق
بين عبارتيهما، تتخللهما إضافات وملاحظات من أسلوب وبيان النجاشي، ويظهر ذلك جلياً في موارد
كثيرة، ويتأكد في عرضه لآرائه عند انتقاده لمطالب فهرست الشيخ، لذا لا يبقى شك في أن فهرست
النجاشي قد دَوّن بعد تأليف فهرست الشيخ الطوسي.

مشخصات الكتاب:

لقد توفر هذا الكتاب على التعريف بأسماء وآثار قرابة تسعمائة شخص من أصحاب الأصول والمصنفات المرفقة غالباً مع سلسلة السند بين الشيخ وبينهم.

ولقد جاء تأليف الشيخ لهذا الكتاب استجابة لطلب أحد معاصريه الذي عبّر عنه في المقدمة بالشيخ الفاضل، وصحيح أنه لم تتوفر لنا القرائن المعتمدة حتى يتسنى لنا تشخيص ذلك الرجل، إلا أن الظاهر من وصفه بالشيخ الفاضل ومن طلبه تأليف هذا الكتاب بالخصوص، (وكذا تأليف الكتابين الآخرين للشيخ: "الرجال" و"الجمل والعقود"). إن تلك الاستجابة كانت لشخصية علمية كبيرة في زمانه، بل ونطمئن بأن هذا الشخص يحظى بمكانة علمية متميزة آنذاك [4].

ومبنى الكتاب هو التعريف بأصحاب الأصول والمصنفين الشيعة وغيرهم ممن ألفوا لهم [5].

وقد وعد الشيخ في مقدمة الكتاب أن يذكر في ترجمة كل واحد منهم ما ورد فيه من جرح أو تعديل، وهل أن روايته معتمدة أو لا، كما تعهد أن يشير إلى مذهبه ومعتقدده، لكنه تخلف عملياً عن هذا الأسلوب وأحجم عن توثيق أو تضعيف الأشخاص إلا في بعض الموارد النادرة، كما امتنع [6] في بعض الموارد الأخرى من ذكر مذهب من ترجم لهم من الشيعة غير الإمامية كالفتحية والواقفية. والحالة الوحيدة التي كان يشير فيها إلى مذهب الأشخاص هي عندما يكون المترجم له من العامة، لذلك ففي أي موضوع يسكت الشيخ عن التعرض لذكر مذهب الفرد ولم يقيده بشيء يجب الاطمئنان إلى أن هذا الشخص ليس عامياً، لكن لا يلزم أن يكون إمامياً دائماً، بل ربما إلى أحد الفرق الشيعية الأخرى كالفتحية والواقفية أو غيرهم.

والخلاصة أن الشيخ في الفهرست قد يشير أحياناً إلى مذهب من كان شيعياً سواء كان إمامياً أم غير إمامي، لكنه يشير دائماً إلى مذهب من كان عامياً من غير الشيعة، كما يمتنع غالباً عن التعرض لجرح أو تضعيف الإمامي الضعيف، لأنه . كما قلنا . جعل موضوع ومبنى الكتاب تدوين أسماء من دُونُوا أصلاً أو تصنيفاً للشيعة، أعم من كونه شيعياً أو غيره، ممدوحاً أو مذموماً، لأن تشخيص هذه الصفات ليس من اختصاص هذا الكتاب.

اسلوب الكتاب وترتيبه:

لقد جرى ترتيب الكتاب على حسب حروف الهجاء، حيث وضع في حقل كل حرف من الحروف باباً مستقلاً لكل اسم مصدر بهذا الحرف، فمثلاً فتح في حرف الألف باباً لإبراهيم وآخر لإسماعيل، وثالثاً لأحمد كل على حدة.

فمثلاً في باب الواحد من حرف الألف توجد أسماء مثل: اصبغ، وإدريس، وأصرم، ممن لم يدخلوا تحت أحد هذه الأبواب، وهكذا. وبهذا الشكل ذكر جميع الأسماء التي بلغ عددها أكثر من تسعمائة حسب حروف الهجاء في ضمن هذه الأبواب.

طبيعة نسخ الفهرست:

بناءً على ما ذكره الكثير من خبراء هذا الفن، أن نسخ كتاب الفهرست كأكثر الكتب الرجالية القديمة المعتبرة الأخرى مثل كتاب الكشي والنجاشي والبرقي والغضائري قد ابتليت جميعاً بالتحريف والتصحيف، ولحقت بها الأضرار الفادحة، ولم تصل منها لأبناء هذا العصر نسخة صحيحة.

وقد كتب العلامة الكلّباسي بهذا الصدد: إن (أكثر النسخ الحالية للفهرست لا تخلو من الغلط والتصحيف، وكما قال بعض المختصين بأن أكثر النسخ المتداولة في هذا الزمان قد تعرضت للتلاعب والتصحيف، وقد تصدى المحقق الشيخ سليمان البحراني (المتوفى 1121هـ) لشرح وترتيب وتصحيح هذا الكتاب، حيث أصلح في أكثر تراجمه الأخطاء الناشئة من أقلام الكتاب، إلا أنه لم ينجز من ذلك سوى الأسماء المصدرة بالألف فقط) [7].

ويستنتج من هذا الكلام أن تصحيح المحقق البحراني كان من نوع التصحيح القياسي، لأن ما قام به هو مقابلة النسخة مع كتب الرجال المعتمدة الأخرى، وليس المراد منه التصحيح بمعنى أنه قد عثر على نسخ مصححة ومعتمدة من كتاب الفهرست ثم أجرى لها مقابلة مع بعضها، وإلا لأشار المحقق المذكور إلى هذا الموضوع، ولنقله الشيخ الكلّباسي أيضاً، ولحلت إضافة إلى ذلك مسألة اختلاف النسخ بعد الحصول على نسخة مصححة أو كاملة تقريباً.

وحسب علمنا أن هناك نسخة صحيحة من الفهرست كانت موجودة إلى عصر ابن داود الحلبي (المتوفى سنة 647هـ) حيث أنه صرح في عدة موارد عن وجود نسخة من كتاب الرجال وفهرست الشيخ بخط المؤلف لديه، وفيما عدا ذلك لم تتوفر لدينا معلومات عن وجود نسخة مصححة أخرى من الكتاب المذكور. وبقرينة ما يلحظ في النسخ الحالية من عبارات محرفة قطعاً، إضافة إلى الاختلاف الحاصل في نقل مطالب الكتاب بين علماء الرجال المعروفين في العصور المتأخرة بعد ابن داود، أمثال الميرزا محمد الاسترابادي مؤلف الرجال الكبير (المتوفى سنة 1028 أو 1026هـ) ومير

مصطفى التفرشي من علماء القرن الحادي عشر ومؤلف كتاب نقد الرجال، يمكن لنا حينئذٍ أن نطمئن إلى أن أي أحد لم يحظ بنسخة مصححة لهذين الكتابين، كما أن نسخة ابن داود أصبحت مفقودة الأثر أيضاً.

إذاً ففي أي موضع لا يتطابق النقل بين نسخ الفهرست الموجودة مع ما ينقله ابن داود عن الكتاب المذكور، يجب أن يقدم ما ينقله ابن داود على غيره بدون تأمل، وأن يعدّ نقله حجة كذلك؛ لأن من المحتمل قوياً والمعقول أنه قد تم تصحيح ومقابلة تلك النسخة مع مخطوطة الشيخ الطوسي.

ويجب أن نضيف هنا أنه عندما يظهر عدم التطابق بين ما ينقله ابن داود وما نقله العلامة الحلي الذي هو معاصر له، وفي مرحلة تعليمية واحدة معه عند ابن طاووس، انه لا ترجيح لما نقله ابن داود لوجود نسخة مصححة أخرى لرجال وفهرست الشيخ لدى العلامة أيضاً، إضافة إلى عدم وجود مبرر لنفي احتمال اشتباه ابن داود في قراءته للنسخة أساساً.

طبعة النسخة المطبوعة:

طبع نص الفهرست بالترتيب الأصلي أول مرة سنة (1356هـ) في المطبعة الحيدرية في النجف، وكانت مرفقة بمقدمة مع تصحيح وتهميش للسيد محمد صادق آل بحر العلوم، وأعيد طبعه مرة أخرى بنفس هذه المواصفات سنة (1380هـ)، حيث كان في (252) صفحة من قطع الوزيري، متضمناً فهرساً بأسماء وأرقام الرجال مع تنقيط كامل تقريباً، إضافة إلى ما تمتع به من طباعة جيدة وأنيقة.

لقد طبع الفهرست في الهند قبل هذا التاريخ بسنوات عديدة وذلك سنة 1271هـ. 1853هـ بتحقيق (أ.سبرنجر) والمولوي عبد الحق، رُتب حسب الحرف الأول والثاني والثالث للاسم واسم الأب والجد.

وقد رأى العلامة الكبير الشيخ آقا بزرك الطهراني مؤلف الذريعة هذه النسخة ونقل خصوصياتها في (الجزء 16، الصفحة 284) من كتاب الذريعة، وعندما ذكر السيد محمد صادق بحر العلوم هذه النسخة في مقدمة كتاب رجال الطوسي (الصفحة 69) وصفها بأنها ناقصة ومليئة بالأخطاء وردية الطبع.

ثم إن السيد بحر العلوم قد نقل في مقدمة كتاب الرجال عن العلامة الطهراني تعرض فيه لوصف خصوصيات طبعة أخرى للفهرست. وخلاصة ذلك هو: لقد رأيت قبل سنين "في حدود سنة 1315هـ" في طهران نسخة من الفهرست في مكتبة العالم الكبير الحاج ميرزا أبي الفضل الطهراني، وهي نسخة ثمينة مطبوعة في ليدن، وكانت جذابة جداً من حيث الاتقان في العمل وحدثة طباعتها، وبعد أن ترجمنا الشرح الآخر الذي كتب باللغة اللاتينية بمشقة كبيرة تبين أن الناشر قد بذل جهداً كبيراً في مقابلة النسخة وتصحيحها، إضافة إلى الدقة في عمله. ولا زال ما اقتبسناه منها في حينه موجوداً بنفس الخط والورق، لكن ما يشير الدهشة هنا هو أن العلامة الطهراني رغم إعجابه بهذه النسخة لم يذكر شيئاً عنها مطلقاً في كتاب الذريعة عندما تعرض لذكر الفهرست، بل اكتفى بحكاية الطبعة الهندية فقط.

لذا ومع هذه القرينة وبقرينة أن أي شخص آخر لم ير هكذا نسخة من الكتاب بل وليس لها أثر قط لا يبقى شك لأحد في أن العلامة المذكور إما أن يكون قد اشتبه في تشخيص النسخة وتصور طبعة الهند هي طبعة ليدن عينها، أو نسي أثناء كتابة هذه التفاصيل . التي ذكرنا مختصراً عنها . خصوصيات هذه الطبعة نظراً لمرور فترة زمنية طويلة، فوقع بهذا الخلط.

قيمة الفهرست والانتقادات الواردة عليه:

لكي نثبت قيمة كتب الشيخ الطوسي قبل التحقيق في أصل الكتاب، يمكننا أن نستند إلى اعتبار ومنزلة مؤلفها، وعظمة الشيخ وعلو مقامه العلمي بدرجة من الشموخ بحيث لا يبقى أي احتمال لعدم أهمية مؤلفاته، أو على الأقل يضعف مثل هذا الاحتمال، لأن مصنفاته في مختلف المجالات، تفتح الآفاق بأساليب مبتكرة وتكشف عن قدرات علمية هائلة لا نظير لها.

وكما نعلم أن كتابيه "التهذيب" و"الاستبصار" من جملة الكتب الأربعة المعروفة في الحديث، كما أن كتبه الثلاثة الآتية: "الفهرست" و"الرجال" و"اختيار الرجال" من جملة الأصول الأربعة المعتمدة في علم الرجال. وكل واحد من بقية كتبه الأخرى في التفسير والكلام والأصول والفقه يعتبر في مجال اختصاصه فريداً وبارزاً يتمتع بإبداع وتجديد.

وبناءً على هذا فإن الخدش في آرائه وأفكاره في علم الرجال أمر عسير وبعيد عن الاحتياط، وقد كان كتاباه الفهرست والرجال مورد اهتمام العلماء الكبار واللامعين في المراحل التي أعقبت عصر الشيخ أمثال: المحقق، والعلامة، وابن طاووس، والشهيد وغيرهم. وكما ذكر العلامة الكلباسي في سماء المقال (ص52): لقد أخذ مشهور العلماء بنظر الاعتبار بل باهتمام بالغ توثيقاته وتضعيفاته وبقية آرائه في علم الرجال.

ومع هذا كله، لا يمكن أن ندعي أن جميع ما قاله الشيخ الطوسي في كتبه حول الرجال صحيح، نغض الطرف عن الأخطاء الموجودة في كتبه. طبعاً لابد من الإذعان بأن هذه الأخطاء لا قيمة لها قياساً إلى الآراء الصحيحة والمتقنة التي تناولها شيخ الطائفة.

وقد أشار المحقق الرجالي المعاصر الشيخ محمد تقي الشوشتری في مواضع مختلفة من كتابه التحليلي الشامل "قاموس الرجال" إلى الموارد التي أخطأ فيها الشيخ (قده) في كتابيه الفهرست والرجال. ومن جملة ذلك نماذج أشار إليها في الفصل العشرين من مقدمات الكتاب المذكور في ترجمة أبي غالب الزراري.

وبناءً على ما ذكره المحقق المذكور، فإن السبب الأساسي وراء هذه الأخطاء هو كثرة النقل في الموارد المختلفة عن فهرست ابن النديم الذي لا يعد متقناً ولا دقيقاً ولا معتمداً، ومن هنا ففي موارد اختلاف وجهات النظر بين الشيخ الطوسي والنجاشي يقدم كلام النجاشي، لأنه لم ينقل عن الكتاب المذكور في كتابه من أوله إلى آخره إلا مرة واحدة فقط [8].

ومع هذا لا يمكن أن نحكم دائماً بتقدم كلام النجاشي في موارد الاختلاف مع الشيخ الطوسي، بل نترك الحكم النهائي في أغلب الموارد للقرائن والإمارات الخارجية. (وستناول هذا الموضوع بشكل أوسع في الحقل المعنون "مقارنة بين فهرست النجاشي والشيخ الطوسي").

الكتب التي اعتمد الفهرست محوراً لها عند تدوينها:

لقد كتبت . بعد عصر الشيخ الطوسي . تعليقات عديدة على كتاب الفهرست، كما رتبت محتوياته بصور مختلفة، وهذا خير دليل على اهتمام الأصحاب بهذا الكتاب، وسنذكر فيما يلي كل ما حصلنا عليه في هذا المجال، أو ما وجدنا له إشارة في الكتب:

1. معالم العلماء:

وهذا الكتاب بناءً على تصريح مؤلفه رشيد الدين محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني (المتوفى سنة 588) كتب متمماً ومكملاً لفهرست الشيخ (هـ). لذا فهو يشتمل إضافة إلى جميع الأسماء التي وردت في الفهرست، على مجموعة أخرى من المعاصرين للشيخ [الطوسي] والمتأخرين عنه، فبلغ مجموع من ذكرهم في هذا الكتاب تسعمائة وتسعين شخصاً من غير الشعراء الذين خصص لهم فصلاً مستقلاً في آخر الكتاب، ومع أن ما تضمنه هذا الكتاب أكثر مما ذكر في الفهرست بتسعين اسماً وبستمائة كتاب يبقى الكتاب المذكور أصغر حجماً (من الفهرست) لأنه حذف الأسانيد، وقد يشير أحياناً . بعد ترجمة الأشخاص . إلى وثافتهم وضعفهم وتاريخ وفاتهم، وهذه ميزة أخرى امتاز بها هذا الكتاب على فهرست الشيخ. وقد راعى في ترتيب الأسماء الحرف الأول فقط دون الحرف الثاني والثالث و...، وبناءً على هذا يراعى الترتيب بين ابراهيم وبلال ولا يراعى بين ابراهيم وأحمد.

وقد طبع هذا الكتاب لأول مرة سنة 1353هـ، في طهران باهتمام وتصحيح ومقابلة ومقدمة من المرحوم عباس اقبال، وأعيد طبعه سنة 1381هـ، مع تعليقة ومقدمة مفصلة للسيد صادق بحر العلوم في (153 صفحة) في المطبعة الحيدرية بالنجف، وهذه الطبعة متوفرة في الأسواق حالياً.

2. الفهرست:

وهو من تأليف الشيخ منتخب الدين علي بن أبي القاسم عبيد الله بن بابويه القمي (المتوفى بعد عام 585) [9].

واسم هذا الكتاب هو "أسماء مشايخ الشيعة ومصنفيهم" وموضوعه هو ذكر أصحاب الأصول والمصنفين الذين جاءوا بعد الشيخ الطوسي، أو المعاصرين ممن لم تذكر أسماءهم في "الفهرست".

وبما أن هذا الكتاب مشتمل على المعاصرين للشيخ (الطوسي) والمتأخرين عنه فقط، فهو مغاير للكتاب المعاصر له، أعني معالم العلماء، من حيث أن الأخير شامل للمتقدمين على الشيخ أيضاً. وبناءً على ما ذكره عباس اقبال في مقدمة معالم العلماء، فإن هذين الكتابين وإن صدرا في وقت واحد تقريباً ومن قبل عالَمين متعاصرين لم يسبق لأحدهما أن اطلع على ما كتبه الآخر. وهذا مما لاشك فيه بالنسبة للشيخ منتجب الدين لأنه ذكر في مقدمة كتابه بعد أن أشار إلى (الفهرست) هذه العبارة: (ولم يصنف بعده شيء من ذلك...) فإما أن يكون كتاب "معالم العلماء" غير مؤلف أو أن الشيخ منتجب الدين لم يطلع عليه.

وأما ترتيب هذا الكتاب فلا يختلف عن ترتيب كتاب المعالم بشيء أبداً، إلا أن حجمه أصغر من الكتاب المذكور.

3. تلخيص الفهرست:

وهو من تأليف الشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسين بن يحيى المعروف بالمحقق الحلي (المتوفى سنة 676).

واقصر في هذا الكتاب على ذكر أسماء الرجال والمؤلفين وبعض خصوصياتهم، وحذف أسماء الكتب والطرق التي وصلت بها إلى المؤلف، وبناءً على نقل العلامة الطهراني في الذريعة أنه كانت هناك نسخة من هذا الكتاب في مكتبة العلامة السيد حسن الصدر الخاصة.

4. ترتيب القهباني:

ذكرنا سابقاً أن المولى عناية الله القهباني الذي جمع الأصول الرجالية الأربعة في "مجمع الرجال" رتب بصورة مستقلة بعض هذه الأصول أيضاً، وقد مرّ تفصيل هذا أثناء الحديث عن ترتيب اختيار الرجال، ومن جملة الكتب التي رتبها الفهرست، وقد أشار هو بنفسه إلى هذا الأمر في مقدمة مجمع الرجال ([10]).

5. ترتيب البحراني:

كما قام الشيخ علي بن عبد الله الأصبعي البحراني (المتوفى سنة 1127) بترتيب كتاب الفهرست أيضاً، وهذا الكتاب مثبت في المجلد الرابع من كتاب الذريعة رقم 277، ولم تتوفر لدينا معلومات عن خصوصياته الأخرى، وعما إذا بقيت نسخة منه وعن مكانها.

6. شرح الفهرست:

لقد قام الشيخ سليمان بن الشيخ عبد الله البحراني الماحوزي (1075 . 1121) بشرح الفهرست وتصحيحه وترتيب تراجمه، وسمّاه: "معراج الكمال إلى معرفة الرجال"، غير أن هذا الكتاب لم يكتمل ولم ينجز منه إلا حرف (الألف) (بناءً على ما ذكره الكلّباسي في سماء المقال ص42) أو إلى حرف التاء (بناءً على ما ذكره السيد صادق بحر العلوم في مقدمة رجال الشيخ "الطوسي" نقلاً عن كلام الشيخ يوسف البحراني في "لؤلؤة البحرين").

وبناءً على ما ذكره العلامة الطهراني في الذريعة.. (ج44، ص66) أنه [الشيخ البحراني] من أحد فضلاء الأصحاب، ورتب الفهرست حسب ترتيب الحرف الأول والثاني والثالث، وقد فرغ منه سنة 1005هـ، وهذه هي نفس النسخة التي طبعت عام 1271هـ في "كلكتة" [11].

[1] فهرست أبي غالب، وهو قسم من رسالته المعروفة إلى حفيده، حيث ترجم فيها لآبائه وأعمامه وسلسلة عائلته وأجازته يرواية الكتب المذكورة في هذا الفهرست، وهناك نسخة من هذا الكتاب مخطوطة بخط نسخ جميل في (29) صفحة من القطع الكبير، وهي ليست قديمة كثيرة، وموجودة في مكتبة الآستانة المقدسة برقم 7669، وتبدأ بهذه العبارة: "حدثنا أبو عبد الله الحسين بن عبد الله بن ابراهيم الواسطي قال: حدثنا أبو غالب أحمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الشيباني، منه إلى ابن ابنه محمد بن عبد الله بن أحمد: سلام عليك فإني أحمد الله إليك الله الذي لا إله إلا هو...".

[2] من جملة الفهارس المعروفة قبل الشيخ الطوسي فهرست كتب السيد المرتضى، ويحتمل كما نقل العلامة الطهراني أن يكون للسيد المرتضى نفسه أو لأحد طلابه محمد بن محمد البصري

(المتوفى سنة 443هـ) وتوجد نسخة من هذا الكتاب في مكتبة سبها سالار. (راجع الذريعة، ج16، ص381 و392).

[3] (على كل حال، فإن وجهة نظر المرحوم عباس اقبال في مقدمة معالم العلماء من أن فهرست الشيخ (الطوسي) أقدم كتاب خلفه علماء الشيعة السالفين، ناشئة من قلة المتابعة، لأنه إضافة إلى فهرست أبي غالب وفهرست السيد المرتضى . الذين لازالا موجودين لحد الآن . عندنا فهرست ابن النديم المعروف، وابن النديم شيعي أيضاً. راجع كتاب الذريعة، ج16، ص375.

[4] نقل العلامة الطهراني في المجلد الخامس من كتاب الذريعة، ص145 عن بعض النسخ القديمة لكتاب (الجمال والعقود) أن المراد من الشيخ الفاضل هو القاضي عبد العزيز بن البراج قاضي طرابلس (المتوفى سنة 481).

[5] ذكر المرحوم عباس اقبال في مقدمة "معالم العلماء" أن الفهرست مختص بأصحاب الأصول والمصنفين الشيعة، ولكن ما ذكره الشيخ الطوسي في مقدمة الفهرست ووجود أسماء حملة من المؤلفين غير الشيعة في هذا لكتاب، يثبتان خطأ هذا الكلام.

[6] للتفصيل راجع الفهرست، طبعة النجف، 1380هـ، ص71 و78 و88 و89. وسماء المقال، ص41 و42.

[7] سماء المقال، ص42.

[8] (القاموس، ج1، ص3937).

[9] (كان منتخب الدين طويل العمر وفي عام (600هـ) أعطى إجازة لرواية الحديث والدليل على ذلك ما يلي:

ذكر ابن الفوطي في مجمع الآداب في تلخيص معجم الألقاب في ص775 من كتاب الميم: "منتخب الدين أبو الحسن علي بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي الرازي المحدث المقرئ، ذكره الشيخ الحافظ صائن الدين أبو رشد محمد بن أبي القاسم بن الغزال الأصبهاني في كتاب الجمع المبارك والنفع المشترك من تصنيفه وقال: أجاز عامة سنة ستمائة، وله كتاب الأربعين، رواه عنه مجد الدين أبو المجد محمد بن الحسين القزويني...".

(حواشي وتعليقات ديوان القوامي الرازي، عن جالا الدين المحدث الأرموي، ص229).

[10] (الذريعة، ج4، ص64).

[11] (إلى هنا تم الكلام حول كتابين من الأصول الأربعة في علم الرجال، أعني اختيار الرجال وفهرست الشيخ الطوسي، وستتناول بقية هذه الدراسة الكتابين الآخرين، أعني كتاب الرجال أو الأبواب من تأليف الشيخ الطوسي وكتاب الفهرست المعروف برجال النجاشي من تأليف أبي العباس أحمد النجاشي، نرجو إكمال تنمة الموضوع أيضاً.